التحليل الاقتصادي الكينزي

تقهيد:

يعكس ظهور الفكر الكينزي كون المفكر ابن زمانه وبيئته حيث اخذ الفكر الكلاسيكي وحاول تطبيقه على أزمة1929م، فلم يصل إلى نتائج إيجابية لأن فرضيات الكلاسيك لا تتلاءم مع الواقع العلمي، رغم أنه ظهر بمظهر منسق ومتكامل نظريا، ويربط البعض تأثير كينز بكتابات مؤسس المدرسة السويدية المنتقد للفكر الكلاسيكي.

أهم الانتقادات التي وجهها كينز للمدرسة الكلاسيكية:

- اعتبر أن التشغيل الكامل عند الكلاسيك هو حالة خاصة، وأن هناك وضعية تشغيل ناقص كما يعتبر أن الإنتاج غير ثابت والجهاز الإنتاجي مرن، كل هذه العوامل تؤثر في حجم الانتاج؛
- انتقد حيادية النقود؛
- التوازن في سوق النقد حسب الكلاسيك يتم عن طريق المستوى العام للأسعار أما عند كينز فيتم عن طريق معدل الفائدة(i)؛
- رفض كينز قانون ساي للمنافذ؛
- سعر الفائد (i) حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي وعند كينز هو متغير نقدي (إسمي)؛
- انتقد كينز مفهوم عدم تدخل الدولة عند الكلاسيك

عموما أحدث كينز ثورة فكرية على المفاهيم والتحليل الكلاسيكي خاصة التشغيل الكامل والتوازن الكل، وتدخل الدولة ودور كل من p,i, M، كذلك تحليل السيولة، الادخار والاستثمار والطلب الفعال ومنطلق تحليله هو تنفيذ الدخل الوطني (معبر عنه بكمة النقود).

الإطار التاريخي لنشأة النظرية الكينزية:

- الحرب العالمية الأولى؛
- الأزمة النقدية؛
- أزمة الاقتصادية(أزمة الكساد العالمي).

التحليل الاقتصادي الكينزي

الإطار العام لنظرية كينز (الأهداف):

تمحورت التحاليل الاقتصادية المختلفة في إطارين كمي ونظري وفق منظور الاقتصاد الكلي ولذلك يعتبر كينز أن الاقتصاد الكلي معاصر، استخدم كينز التحليل الساكن في النمذجة؛

كينز قام بمناقشة آليات توازن السواق وأسبابها الكلية ونوع التوازن رافضا توازن المفكرين السابقين مركزا على ظاهرة الكساد، كما قسم الأسواق إلى: " سوق السلع والخدمات"، " سوق العمل" و "سوق النقد".

نظرة عن النظرية العامة لكينز" النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقد" 1936.

أهم الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الكينزي:

- يصلح التحليل في الأجل القصير فقط؛
- للنقود دور حيوي في تسيير الاقتصاد وتطلب لأغراض التبادل، والمضاربة والاحتياط؛
- لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري؛
- التوازن الاقتصادي لا يحقق دوما تشغيلا كاملا، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان في التشغيل؛
- لسياسة الدولة دور أساسي في تحقيق توازن النشاط الاقتصادي، وللحكومة أن تقوم بسياسة نقدية ومالية لتعديل الاختلالات؛
- عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج.

منحنى العرض الكلي يمثل بخط 45^0

لأنه يمثل المستويات المختلفة المرغوبة والممكن إنتاجها، أي أن المنتجون ينتجون ما يتوقعون بيعه وعليه فإن الميل للعرض الكلي يساوي 1 وهو الميل الموافق للزاوية 45^0.

أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك وأهم محددات الادخار:

العوامل المؤثرة في الاستهلاك : هناك عوامل ذاتية كالطبيعة الإنسانية ، العادات والتقاليد المستوى الثقافي وغيرها، أما العوامل الموضوعية الدخل، الثروة، معدلات الفائدة والتي تؤثر على الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير.

التحليل الاقتصادي الكينزي

أهم محددات الادخار: الدخل، الميل الحدي للادخار ومعدلات الفائدة.

الطلب الفعال ومحددات الطلب الكلي:

الطلب الفعال هو: مجموع المبالغ المتوقع إنفاقها على الاستهلاك، والتي تحقق أكبر ربح ممكن.

كما أن الطلب الكلي يتحدد من خلال الطلب العائلي وطلب قطاع الأعمال وكذا القطاع الحكومي والعالم الخارجي وهذه المحددات تكتسي أهمية لأنها المداخل للتأثير على الطلب الكلي زيادة أو نقصانا.

الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل العائدات المالية القصوى التي يمكن أن ينتجها رأسمال المستثمر بعد طرح المصاريف الجارية؛

كما يعرفها كينز أنها " عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده" .

الإنتاجية الحدية: هي معدل ما تنتجه وحدة إنتاجية معينة في وحدة زمنية محددة من إنتاج معين، معتمدين في ذلك على احد عوامل الإنتاج الأساسية وهو العمل.

أثر التغذية العكسية في نموذج تجاري لدولتين:

إذا زادت واردات الدولة أ من القطر ب فإن صادرات "ب" ترتفع، وكذلك مستوى دخلها يزيد وبزيادة مستوى الدخل تستورد " ب" كميات أكبر من السلع من البلد " أ".

ومن ثم فإن تغير الواردات في القطر " أ" له أثر التغذية العكسية على صادراتها.

إذا بلغ تأثير التغذية العكسية حد أدنى ما الذي يحدث للميزان التجاري للقطر إذا زاد مستوى الدخل فيها، مع افتراض أن سبب الزيادة في الدخل ليس زيادة صادراتها.

تزيد الواردات لكن مع تغير صغير في الصادرات، مما يؤدي إلى تدهور المركز التجاري للقطر، أي أنها تكون في حالة عجز في الميزان التجاري أو كتحركه نحوه.

تصنيف الواردات كتسرب ادخاري:

عندما يستورد البلد " أ" فإنه يشتري سلعا من دولة أخرى وبافتراض أن هذه السلع يتم دفع قيمتها بعملة الدولة " أ"، وعليه فإن هناك طرف أجنبي يملك عملة البلد " أ" وبافتراض أنه لن يستخدمها في شراء سلع من القطر " أ" وعلى ذلك فبعدم استخدام هذه المتحصلات فإن البائع الأجنبي يدخر في الدولة " أ".

التحليل الاقتصادي الكينزي

مفهوم الاستثمار:

تتعدد مفاهيم الاستثمار، فهناك مفهوم اقتصادي وآخر مالي وكذا المفهوم المحاسبي،

فالاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.

المفهوم الاقتصادي:

يعتبر الكينزيين الاستثمار الاقتصادي " الاستثمار هو عبارة عن تيار الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة (إضافي) أي استثمار منتج ويتمثل ذلك في:

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت: يشمل الآلات المعدات المباني العقارات، مصانع جديدة، أشغال عمومية.

التغير في المخزون: ويشمل قطع الغيار، مستلزمات الآلات لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، المواد السلع الوسيطة.

المشاريع الإسكانية: المنازل الجماعية والفردية، المرافق الترفيهية والصحية.

المفهوم المالي:

هو عبارة عن شراء المشتقات المالية ، الأسهم والسندات من السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء، وكذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة، إلا انك ينز لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي لا تحقق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد كما لا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة.

المفهوم المحاسبي:

ويمثل السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة وتنقسم إلى قسمين:

الثابتات المرتبطة بالاستغلال: وتشمل السلع الإنتاجية والتي تستخدم كوسيلة للإنتاج (تساهم في العملية الإنتاجية)

الثابتات خارج الاستغلال: وهي لا تشكل وسائل عمل وإنتاج ولكنها تستجيب لبعض الاهتمامات وتحقق أهداف المؤسسة كالمنشآت الاجتماعية المختلفة مثل مراكز الاصطياف، مراكز الاستشفاء، المطاعم، قاعات الرياضة ووسائل الترفيه.

أهم محددات الاستثمار:

العوائد (الإيرادات)، التكاليف، التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي، مصادر التمويل ، سعر الفائدة ، الكفاية الحدية لرأس المال.

التحليل الاقتصادي الكينزي

الكفاءة الحدية لراس المال وأهم محدداته:

تمثل الكفاءة الحدية العائدات المالية القصوى التي يمكن أن ينتجها رأسمال المستثمر بعد طرح المصاريف الجارية كما يعرفها كينز " أنها عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بقيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده".

أهم محددات الكفاية الحدية لرأس المال:

رقم الأعمال، التكاليف، الإيرادات، معدلات الضرائب، حجم السوق.

التوازن الاقتصادي في الفكر الكينزي

1-الطلب الكلي وتوازن الناتج في مجتمع به قطاعين:

حلقة التدفق في نموذج مكون من قطاعين وبه مدخرات

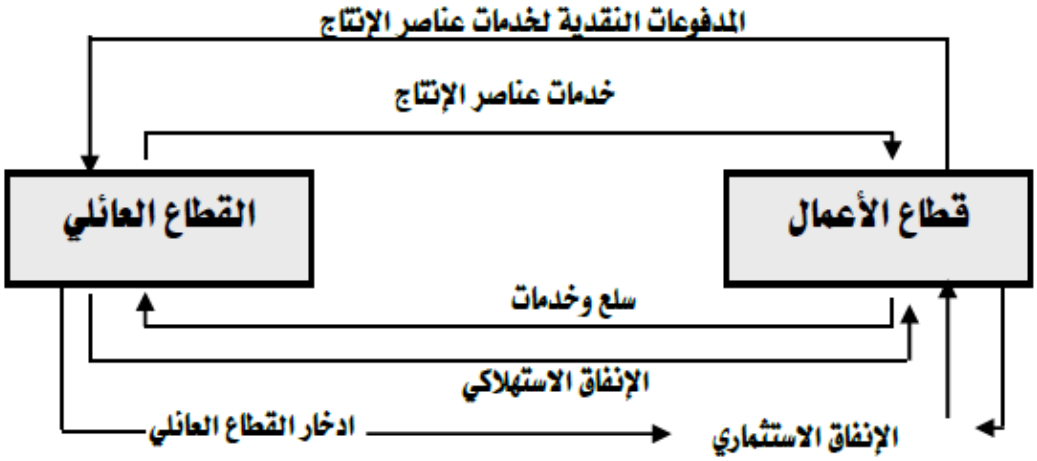

الاقتصاد يتكون من قطاعين:

القطاع العائلي:

1 -المعادلة السلوكية للاستهلاك:

$$C = a + b\,Y \qquad a>0 \qquad / \; 0 < b < 1$$

b يمثل الميل الحدي للاستهلاك و a يمثل الاستهلاك التلقائي أي عندما الدخل يساوي الصفر $b = MPC = C / Y$

أما $APC = C / Y$ فيمثل الميل الوسطي للادخار.

2 -المعادلة السلوكية للادخار:

$$Y = C + S \rightarrow S = Y - C$$

$$S = Y - a + bY = -a + (1-b)Y \rightarrow S = -a + sY \qquad / s = 1 - b$$

حيث s يمثل الميل الحدي للادخار و a يمثل الاستهلاك التلقائي أي عندما الدخل يساوي الصفر

$s = MPS = S / Y$ أما $APC = S / Y$ فيمثل الميل الوسطي للادخار.

قطاع الاستثمار:

3 -المعادلة السلوكية للاستثمار:

$I = I_0 + d\,Y$ حيث I_0 يمثل الاستثمار التلقائي ومعدل الاستثمار.

عبارة الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من قطاعين:

الطريقة الأولى: طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

شرط التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AD = AS \rightarrow Y = C + I$$

$$I = I_0 \qquad C = a + bY$$

$$Y = a + bY + I_0 \rightarrow Y - bY = a + I_0$$

$$Y^* = 1/(1-b) \times (a + I_0)$$

الطريقة الثانية: طريقة الاستثمار والادخار

شرط التوازن: الادخار = الاستثمار

$$S = I$$

$$S = -a + sY \qquad I = I_0$$

$$S = I \Rightarrow -a + sY = I_0 \Rightarrow sY = a + I_0$$

$$Y^* = 1/s \times (a + I_0)$$

التمثيل البياني للتوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين:

التحليل الاقتصادي الكينزي

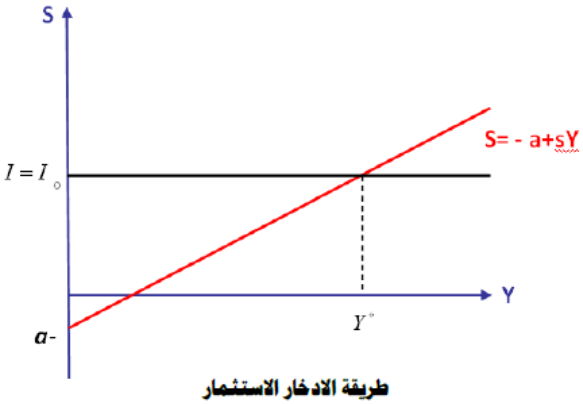

طريقة الادخار الاستثمار

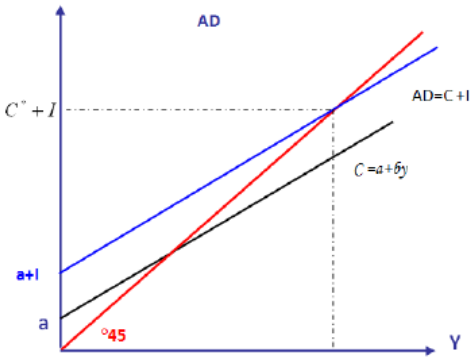

طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

التغيرات في الانفاق المستقل وأثرها على الدخل التوازني:

حالة التغير في الاستثمار المستقل:

$\Delta Y = k_e \Delta I_0$ / $k_e = 1/1-b$

$k_e = 1/1-b$ يسمى بمضاعف الاستثمار المستقل.

حالة التغير في الاستهلاك التلقائي:

$\Delta Y = k_e \Delta a$ / $k_e = 1/1-b$

$k_e = 1/1-b$ ويسمى بمضاعف الاستهلاك التلقائي.

حالة التغير في الاستهلاك والاستثمار التلقائي:

$\Delta Y = k_e (\Delta a + \Delta I_0) = k_e \Delta A$ / $k_e = 1/1-b$

A يمثل الانفاق المستقل $ke = 1/1-b$ ويسمى بمضاعف الانفاق المستقل

الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، ويبلغ $(C+I)_0$ مثلا فإن الدخل الوطني أو الناتج الوطني في التوازن Y^*_e سيكون أقل من الناتج الوطني المستطاع (الممكن) Y^*_f.

والناتج الوطني المستطاع: هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول غليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة في المجتمع.

وستكون في هذه الحالة فجوة الإنتاج تقدر ب $(Y^*_e - Y^*_f)$ وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية.

التحليل الاقتصادي الكينزي

الفجوة الانكماشية: تبين ذلك المقدار من الانفاق التلقائي الضروري للوصول بالاقتصاد إلى حالة التوظيف أو الاستخدام الكامل ويمكن حسابها كما يلي:

الفجوة الانكماشية = فجوة الإنتاج / المضاعف.

وفي الحالة العكسية إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل، بحيث يمثل الناتج الوطني في التوازن سيكون أكبر من الناتج الوطني المستطاع فإن الاقتصاد في حالة تضخم وسينتج عن ذلك فجوة تضخمية.

الفجوة التضخمية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الذي يجب سحبه لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف أو الاستخدام التام ويمكن حسابها باستخدام العلاقة التالية:

الفجوة التضخمية = فجوة الإنتاج / المضاعف

الطلب الكلي وتوازن الناتج في مجتمع به ثلاث قطاعات:

اقتصر النموذج السابق على متغيرين اثنين فقط هما الاستهلاك والاستثمار وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية سندرج القطاع الحكومي.

حلقة التدفق في نموذج مكون من ثلاث قطاعات:

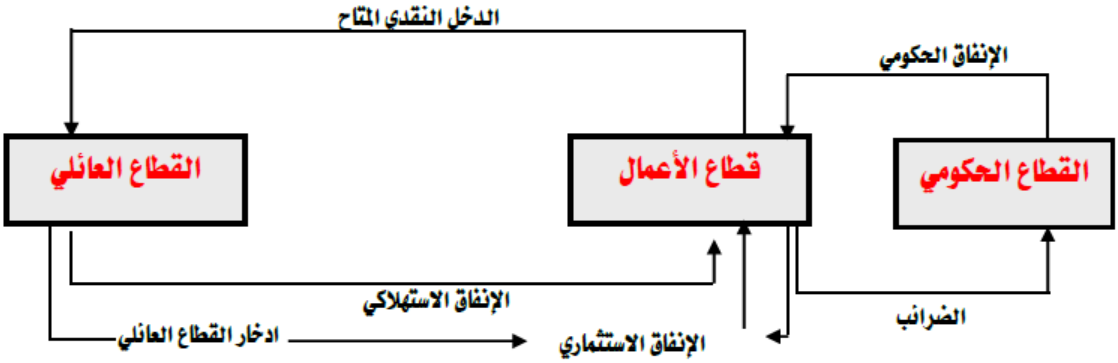

1 -**المعادلات السلوكية للضرائب**: $T = T_0 + t\,Y$

2 -**الإنفاق الحكومي** $G=G_0$ أي أن الإنفاق مستقل عن الدخل.

3 -**التحويلات الحكومية** $TR=TR_0$ أي أن التحويلات مستقلة عن الدخل.

عبارة الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات:

الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات وعليه فإن شرط التوازن كالتالي:

الشرط الأول: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AD = AS \Rightarrow Y = C + I + G \quad / C = a + bY_d\,,\ G = G_0\,,\ I=I_0$$

الشرط الثاني:

$$S + T = I + G + R \quad / S = -a + sY_d\,,\ G = G_0\,,\ I=I_0\,,\ T = T_0\,,\ TR = TR_0$$

وتجدر الإشارة أن الاستهلاك والادخار يصبح بدلالة الدخل المتاح y_d.

$$Yd = Y - T + TR = Y - T_0 - ty + TR_0$$

الطريقة الأولى: طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

شرط التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AD = AS \rightarrow Y = C + I + G \quad Y = C + I + G$$

$$Y = a + b(Y-(T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 + I_0$$

$$Y - by + btY + = (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

$$Y^* = 1 /(1-b+ bt) \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

التحليل الاقتصادي الكينزي

التمثيل البياني للتوازن في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات

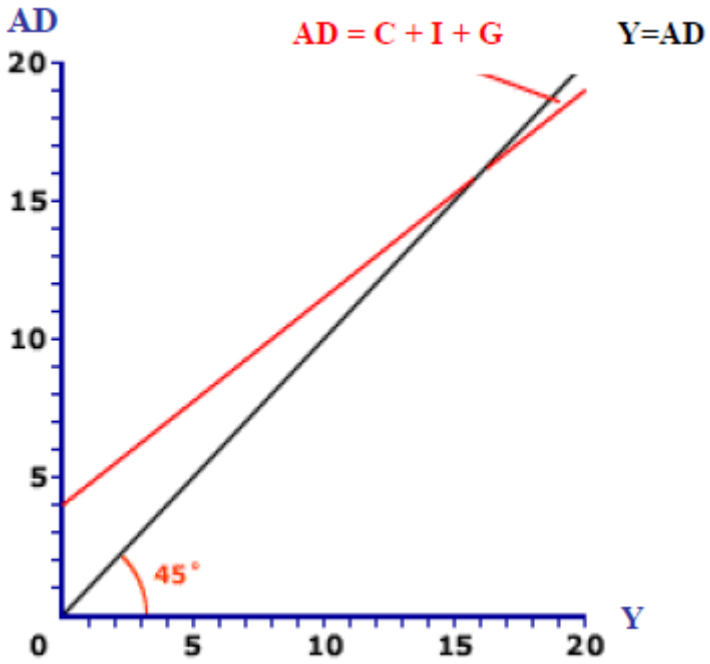

التغيرات في المتغيرات المستقلة وأثرها على الدخل التوازني:

1 -حالة التغير في الانفاق الحكومي:

$\Delta Y = k_e \Delta G_0$ / $k_e = 1 /(1-b+ bt)$

$k_e = 1 /(1-b+ bt)$ يسمى بمضاعف الانفاق الحكومي.

2 -حالة التغير في التحويلات:

$\Delta Y = k_e \Delta TR_0$ / $k_e = b /(1-b+ bt)$

$k_e = b /(1-b+ bt)$ يسمى بضاعف التحويلات.

3 -حالة التغير في الضرائب:

$\Delta Y = k_e \Delta T_0$ / $k_e = - b /(1-b+ bt)$

$k_e = - b /(1-b+ bt)$ يسمى بمضاعف الضرائب.

الميزانية العامة للدولة: نعبر عن الميزانية بالمعادلة التالية:

التحليل الاقتصادي الكينزي

$$BS = T - G - TR = T_0 - tY - G - TR$$

التمثيل البياني للميزانية:

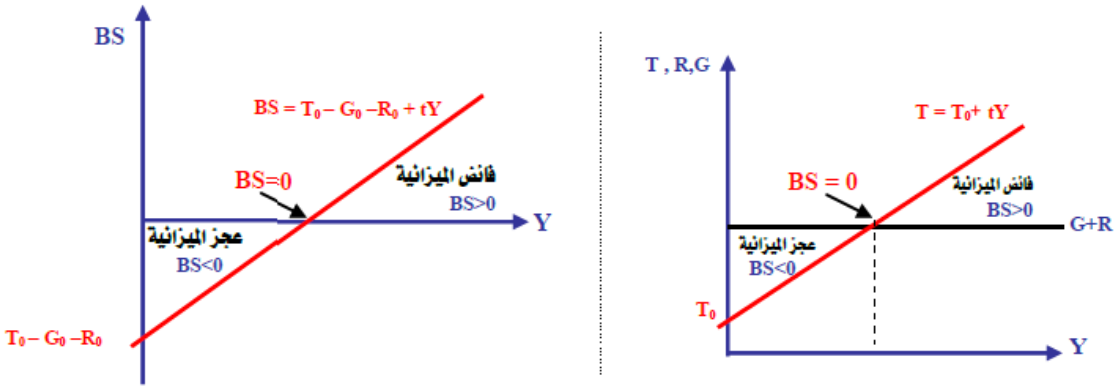

مضاعف الميزانية المتوازنة:

عندما تهدف الدولة إلى الوصول إلى التشغيل التام مع المحافظة على حالة الميزانية، فإنه يستوجب التغير في G_0 و T_O بنفس المقدار.

1 –حالة الضرائب مستقلة عن الدخل:

$$\Delta Y = k_e \Delta T_0 + k_e \Delta G_0 = - b /(1-b) \Delta T_0 + 1 /(1-b) \Delta G_0 \qquad / \Delta G_0 = \Delta T_0$$

$$\Delta Y = - b /(1-b) \Delta G_0 + 1 /(1-b) \Delta G_0 = \Delta G_0 = \Delta T_0$$

2 –حالة الضرائب تابعة للدخل:

$$\Delta Y = k_e \Delta T_0 + k_e \Delta G_0 = - b /(1-b+ bt) \Delta T_0 + 1 /(1-b+ bt) \Delta G_0 / \Delta G_0 = \Delta T_0$$

$$\Delta Y = - b /(1-b+ bt) \Delta G_0 + 1 /(1-b+ bt) = 1 - b /(1-b+ bt) \Delta G_0 = 1 - b /(1-b+ bt) \Delta T_0$$

ويسمى الأثر الناتج بأثر الميزانية المتوازنة أو المتعادلة.

الطلب الكلي وتوازن الناتج في مجتمع به أربع قطاعات:

حلقة التدفق في نموذج مكون من أربع قطاعات.

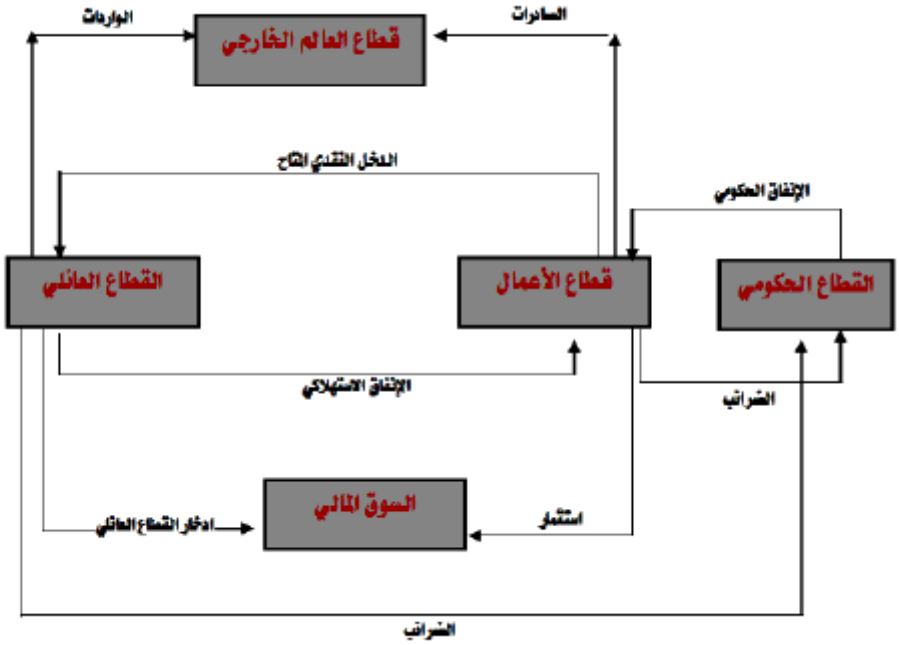

1 -**المعادلة السلوكية للواردات:** $M = M_0 + t\,Y$

2 -**الصادرات** $X = X_0$ **أي** أن الصادرات مستقلة عن الدخل

عبارة الدخل التوازني في اقتصاد مكون من أربع قطاعات:

بعد تقديم كل من الصادرات والواردات يصبح نموذج الدخل الوطني كالتالي:

$$Y = C + I + X - M$$

ولتحديد التوازن نتبع إحدى الطريقتين:

طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي:

$AD = AS \quad Y = C + I + G + X - M$

$Y = a + b(Y-(T_0 + ty) + TR_0) + G_0 + X_0 - M0 - mY$

$Y = a + bY - bT_0 + btY + bTR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M0 - My$

$Y - By + btY + mY = (a - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$

$$Y_* = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

2- طريقة الانفاق والموارد(الحقن والتسربات):

يمكن التعبير عن الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح في المعادلة التوازنية الآتية:

$$X + I + G + TR = S + T + M$$
$$X_0 + I_0 + G_0 + TR = -a + sY_d + T_0 + tY + M_0 + mY$$
$$X_0 + I_0 + G_0 + TR = -a + sY + sTR - sT_0 - stY + T_0 + tY + M_0 + My$$

$$Y^* = \frac{1}{-s + st + m + t}\ (a - sT_0 - sTR_0 - T_0 - M0 + X0 + G0 + TR0 + I_0 + G_0)$$

ويمكن أن نكتب المعادلة السابقة بالشكل الآتي:

$$Y^* = \frac{}{1 - b + bt + m}\ (a - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

التمثيل البياني لحالة التوزن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات.